

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٨ «بالتفوضى»

باعتراض الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

لعام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠١٥ لسنة ١٠٩ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض

الاختصاصات بقانون الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

للغرفة التجارية لمحافظة الغربية الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠١٧/٣/٢٦

باعتراض الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٦ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٤/١٨ :

قرار:

ماددة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠١٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٥,٢٥١١٧٥٩٣ ج (فقط اثنا عشر مليوناً ومائة وسبعة عشر ألفاً وخمسمائة وثلاثة وتسعون جنيهاً وخمسة وخمسة وعشرون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصاريف مبلغ ٥٤٩١٦ . . . ٢٥ ج (فقط خمسة ملايين وأربعين وواحد وتسعون ألفاً وستمائة جنيه وخمسة وخمسة وعشرون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصاريف مبلغ ٦٦٢٥٩٩٣ ج (فقط ستة ملايين وستمائة وخمسة وخمسة وعشرون ألفاً وتسعمائة وثلاثة وتسعون جنيهاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ في ٢٠١٦/١٢/٣١ مبلغ ٥٦٦٢,٦٩٧ ج (فقط ستة وخمسون مليوناً وستمائة وعشرون ألفاً وستمائة وسبعة وتسعون جنيهاً وسبعة وعشرون قرشاً لا غير).

ماددة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٨/٤/١٨

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد